المحكمة الجنائية: لا إفلات من العقاب في جرائم ليبيا

الثلاثاء, 01 مارس 2011
نيويورك - راغدة درغام

قال المدعي العام في المحكمة الجنائية الدولية لويس مورينو أوكامبو في بيان صدر عن مكتبه أمس: «تشير المعلومات إلى أن القوات الموالية للرئيس معمر القذافي تُهاجم المدنيين في ليبيا» و«يمكن أن تشكل هذه الهجمات جرائم ضد الإنسانية ويجب أن تتوقف». وأكد أن مكتبه سيتحرك «بسرعة وبنزاهة» و«لن يكون هناك إفلات من العقاب للقادة المتورطين في ارتكاب الجرائم».

ويسعى مكتب المدعي العام «للحصول على لقطات وصور تؤكد الجرائم المزعومة»، كما يجري المكتب اتصالات مع «مسؤولين وضباط جيش ليبيين من أجل الحصول على معلومات حول هوية السلطات التي تقود وتسيطر على المنظمات المشتبه بتورطها في الجرائم».

وبحسب البيان، يقوم المكتب حالياً بتقويم مزاعم هجمات واسعة النطاق أو منهجية ضد السكان المدنيين، فضلاً عن غيرها من المتطلبات القانونية الإضافية التي وضعها نظام روما الأساسي.

وجاء في البيان «يجب على مكتب المدعي العام أن يتصرف بنزاهة. وستكمن الخطوة التالية في اتخاذ قرار ما إذا كان سيتم فتح تحقيق، وبالتالي جمع الأدلة وطلب إصدار مذكرة اعتقال بحق الذين يثبت تحملهم المسؤولية الكُبرى».

وينص قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الرقم 1970 (2011) على الولاية القضائية للمحكمة الجنائية الدولية إزاء الوضع في ليبيا.

من جهة أخرى، دعمت دول عربية وأفريقية مبادرة مندوب لبنان الدائم، نواف سلام، بأن يتولى عرب وأفارقة طرح مشروع قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة لتعليق عضوية الجماهيرية الليبية في مجلس حقوق الإنسان وذلك كي لا يكون مثل هذا التحرك بقيادة غربية.

للأعلى

Source URL (retrieved on *03/01/2011 - 09:20*):
http://international.daralhayat.com/internationalarticle/239308
copyright © daralhayat.com